الدكتور عبد الالاه المحبوب
أستاذ التعليم العالي
كلية العلوم القانونية والسياسية تطوان

قانون المسطرة المدنية

في ضوء قانون 58.25

دراسة تحليلية عملية ومنهجية

- المستجدات التشريعية للمسطرة المدنية
- دور النيابة العامة أمام المحاكم
- اختصاص المحاكم والمساطر العامة
- الاختصاص القضائي الدولي
- الدفع بعدم الاختصاص وتنازع الاختصاص
- تقييد الدعوى ومسطرة التبليغ
- إجراءات التحقيق في الدعوى
- الأحكام الخاصة بالاستعجال
- الأحكام وطرق الطعن
- مؤسسة قاضي التنفيذ
- أعلام المحجوزات
- رقعة المساطر والإجراءات التحفظية

دار الآفاق المغربية

DAR AL AFAK
COPY

الفهرس

جدول تلخيصي لمضامين المسطرة المدنية - قانون رقم 58.25 5

كلمة المؤلف 7

مقدمة 11

القسم التمهيدي

المقتضيات التمهيدية للمسطرة المدنية

الفصل الأول: المحاكمة العادلة والأمن القضائي 27

المبحث الأول: شروط المحاكمة العادلة في المسطرة المدنية 28

المبحث الثاني: ضمانات الأمن القضائي 33

الفصل الثاني: ضمانات حسن سير العدالة وحقوق المتقاضين 39

المبحث الأول: المقتضيات المرتبطة بحسن سير العدالة 39

المطلب الأول: التعويض عن الخطأ القضائي 40

المطلب الثاني: تعليل الأحكام وتنفيذها 40

المبحث الثاني: ضمانات حياد مكونات المحكمة 41

المطلب الأول: حالات منع القضاة من النظر في القضية 41

المطلب الثاني: تجريح جهاز كتابة الضبط 44

الفصل الثالث: الوسائل البديلة لحل المنازعات 47

المبحث الأول: الصلح القضائي 47

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للصلح القضائي 48

الفقرة الأولى: مفهوم الصلح القضائي وشروطه 48

الفقرة الثانية: مجالات الصلح القضائي 50

المطلب الثاني: إجراءات الصلح القضائي 52

المطلب الثالث: آثار الصلح القضائي 56

المبحث الثاني: الوساطة القضائية 58

DAR AL AFAK COPY

المطلب الأول: مفهوم الوساطة القضائية 60
الفقرة الأولى: تعريف الوساطة القضائية ومميزاتها 60
الفقرة الثانية: أنواع الوساطة 61
الفقرة الثانية: مزايا الوساطة القضائية 63
المطلب الثاني: الشروط الإجرائية لممارسة الوساطة القضائية 64
الفقرة الأولى: الطبيعة القانونية والشروط الإجرائية للوساطة القضائية 64
الفقرة الثانية: طبيعة وحجية الحكم المسجل للاتفاق 65
الفصل الرابع: التقاضي بحسن نية 67
المبحث الأول: مضمون الالتزام بالتقاضي بحسن نية 67
المطلب الأول: مفهوم التقاضي بحسن نية 67
المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للتقاضي بسوء نية وصوره 69
المبحث الثاني: الجزاء الإجرائي للتقاضي بسوء نية 70
المطلب الأول: ازدواجية المسطرة للمطالبة بالتعويض وطبيعته 70
المطلب الثاني: سلطة المحكمة في التعويض عن التقاضي بسوء النية 71

القسم الأول
دور النيابة العامة أمام المحاكم

الفصل الأول: تدخل النيابة العامة كطرف أصلي 77
المبحث الأول: الصفة الأصلية للنيابة العامة 77
المطلب الأول: حالات الصفة الأصلية للنيابة العامة 77
المطلب الثاني: آثار تدخل النيابة العامة كطرف أصلي 80
الفقرة الأولى: الآثار الإجرائية المترتبة عن تدخل النيابة العامة كطرف أصلي 80
الفقرة الثانية: الآثار الحمائية لنظام الملمن المخول للنيابة العامة كطرف أصلي 83
المبحث الثاني: التدخل الانضمامي للنيابة العامة 86
المطلب الأول: التدخل الإجباري وآثاره 87
المطلب الثاني: التدخل الجوازي وآثاره 89

القسم الثاني
اختصاصات المحاكم والمساطر الخاصة

الفصل الأول: اختصاصات قضاء القرب 95

المبحث الأول: اختصاص غرف قضاء القرب 96

المطلب الأول: الاختصاص النوعي 96

المطلب الثاني: خصائص قواعد الاختصاص النوعي 98

المبحث الثاني: خصوصية المسطرة أمام قضاء القرب 99

المطلب الأول: القضاء الفردي 99

الفقرة الثانية: الشفوية والعلنية 100

الفقرة الثالثة: المجانية 101

الفقرة الرابعة: الصلح القضائي 102

الفقرة الخامسة: التبليغ 102

المبحث الثالث: تحرير الأحكام وتبليغها وتنفيذها 103

المطلب الأول: تحرير الأحكام قبل النطق بها 103

المطلب الثاني: تبليغ وتنفيذ الأحكام 104

المبحث الثالث: الطعن بالإلغاء في أحكام غرف قضاء القرب 105

الفصل الثاني: اختصاص المحاكم الابتدائية 109

المبحث الأول: الاختصاص النوعي للمحكمة الابتدائية 110

المبحث الثاني: الاختصاص القيمي للمحكمة الابتدائية 111

الفقرة الأولى: مضمون القاعدة العامة للاختصاص القيمي 112

الفقرة الثانية: أساس تقدير قيمة الدعوى 113

الفقرة الثالثة: آثار الاختصاص القيمي 118

المبحث الثالث: الاختصاص المحلي أو المكاني 121

الفقرة الأولى: القاعدة العامة في الاختصاص المحلي 121

الفقرة الثانية: الاستثناءات الخاصة بالاختصاص المحلي 122

المبحث الرابع: قواعد المسطرة أمام المحكمة الابتدائية 124

DAR AL AFAK

المطلب الأول: المسطرة الكتابية 125
المطلب الثاني: المسطرة الشفوية 126
المطلب الثالث: تنوع تشكيلة الهيئة القضائية أمام المحكمة الابتدائية 127
الفصل الثالث: اختصاصات المحاكم الابتدائية التجارية وأقسام القضاء التجاري بالمحاكم الابتدائية 129
المبحث الأول: الاختصاص النوعي والقيمي للمحاكم التجارية 130
المطلب الأول: الاختصاص النوعي للمحاكم التجارية وقسم القضاء التجاري 131
المطلب الثاني: الاختصاص القيمي والمحلي للمحاكم الابتدائية التجارية 135
المبحث الثاني: الاختصاص المحلي للمحاكم التجارية 136
المبحث الثالث: الأمر بأداء مبلغ مسبق من الدين الثابت مقابل ضمانات 137
المبحث الرابع: الاتفاقات المتعلقة بالاختصاص 138
المطلب الأول: إسناد الاختصاص للمحاكم التجارية 138
المطلب الثاني: أثر الاتفاق على التحكيم أو الوساطة على اختصاص المحاكم 139
المطلب الثالث: امتداد اختصاص المحاكم التجارية بنص القانون 140
الفصل الرابع: اختصاصات المحاكم الابتدائية الادارية وأقسام القضاء الإداري بالمحاكم الابتدائية 143
المبحث الأول: الاختصاص النوعي للمحاكم الإدارية وأقسام القضاء الإداري 144
المطلب الأول: الاختصاص العام للمحاكم الإدارية وأقسام القضاء الاداري 144
الفقرة الأولى: إلغاء القرارات الإدارية 144
الفقرة الثانية: النزاعات المتعلقة بالعقود الإدارية 146
الفقرة الثالثة: دعاوى التعويض عن أعمال الإدارة 146
الفقرة الرابعة: النزاعات المتعلقة بالمعاشات ومنح الوفاة 146
الفقرة الخامسة: النزاعات الانتخابية 148
الفقرة السادسة: الدعاوى المتعلقة بتحصيل الديون العمومية 148
الفقرة السابعة: نزع الملكية لأجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت 149
الفقرة الثامنة: النزاعات المتعلقة بالوضعية الفردية للأشخاص المعينين بظهير أو مرسوم 150

الفقرة التاسعة: النزاعات المتعلقة بالوضعية الفردية للموظفين والعاملين مع الدولة 151
الفقرة العاشرة: طلبات فحص شرعية القرارات الإدارية 152
الفقرة الحادية عشرة: الدعاوى المتعلقة بالاعتداء المادي 154
الفقرة الثانية عشرة: النزاعات المسندة إليها بنص خاص 155
المطلب الثاني: اختصاص محكمة الرباط الإدارية 156
المبحث الثاني: القواعد الخاصة أمام المحاكم الإدارية والقضاء الإداري 157
المطلب الأول: اعتبار قواعد الاختصاص النوعي والمحلي للمحاكم الإدارية من النظام العام 157
المطلب الثاني: انصراف أحكام القضاء الإداري بالصفة الابتدائية دائما 158
المطلب الثالث: الإعفاء الجزئي من رسم التقاضي والطلب المساعدة القضائية 158
المبحث الثالث: الاختصاص المحلي للمحاكم الإدارية 159
الفصل الخامس: المسطرة في القضايا الاجتماعية 161
المبحث الأول: المبادئ المؤطرة للمسطرة الاجتماعية 161
المطلب الأول: ضمانات الأجير في المسائل الاجتماعية 162
الفقرة الأولى: منح المساعدة القضائية 162
الفقرة الثانية: حقوق الدفاع 163
الفقرة الثالثة: استدعاء الأطراف 164
المطلب الثاني: مسطرة الصلح القضائي 165
الفقرة الأولى: وجوبية محاولة الصلح القضائي 165
الفقرة الثانية: إثبات الصلح وآثاره القانونية 166
الفقرة الثالثة: فشل الصلح 167
المبحث الثاني: إجراءات التحقيق والتدابير الوقتية 168
المطلب الأول: إجراءات التحقيق والخبرة 168
المطلب الثاني: التدابير الوقتية في القضايا الاجتماعية 169
المبحث الثالث: الحكم وآثاره وطرق الطعن 170

DAR AL AFAK
COPY

المطلب الأول: بيانات الحكم الاجتماعي 170
المطلب الثاني: النفاذ المعجل بقوة القانون 171
المطلب الثالث: الاستئناف والنقض 171
الفصل السادس: اختصاصات محاكم الدرجة الثانية 173
المبحث الأول: الاختصاص العام لمحاكم الدرجة الثانية 173
المطلب الأول: الاختصاص الاستئنافي 174
المطلب الثاني: الاختصاص الابتدائي والانتهائي لمحكمة الاستئناف -الاستثناء- 175
المطلب الثالث: اختصاص الرئيس الأول كمرجع استئنافي 177
المطلب الرابع: اختصاص الرئيس الأول كقاضي للمستعجلات 178
المبحث الثاني: المسطرة أمام محاكم الدرجة الثانية 178
المطلب الأول: إيداع العقال الاستئنافي والتبليغ 179
المطلب الثاني: تبادل المذكرات والاطلاع 179
المطلب الثالث: التحقيق وتجهيز القضية للحكم 180
المبحث الثالث: قرارات محاكم الدرجة الثانية 180
المطلب الأول: تهيئة الجلسة وضبط نظامها 181
المطلب الثاني: المناقشة والمداولة 181
المطلب الثالث: طبيعة القرار وشكليات تنفيذه 182

القسم الثالث
الاختصاص القضائي الدولي

الفصل الأول: الاختصاص المبني على أساس مركز الأطراف في الدعوى 185
المبحث الأول: الجنسية الوطنية للمدعى عليه 185
المبحث الثاني: ضابط موطن المدعى عليه الأجنبي 187
المبحث الثالث: ضابط موقع العقار (الاستثناء) 192
الفصل الثاني: التمديد الارادي للاختصاص الوطني 195
المبحث الأول: شروط انعقاد الاختصاص الارادي 195
المبحث الثاني: حكم عدم حضور المدعى عليه 197

DAR AL AFAK
COPY

الفصل الثالث: الاختصاص القائم على نوعية الدعوى 199
المبحث الأول: دعاوى المال والالتزام 199
المبحث الثاني: الدعاوى المتعلقة بالمسؤولية التقصيرية 200
المبحث الثالث: الدعاوى المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية في المغرب 201
المبحث الرابع: الدعوى المتعلقة بمساطر صعوبات المقاولة المفتوحة بالمغرب 201
المبحث الخامس: تعدد المدعى عليهم وكان لأحدهم موطن بالمغرب 202
المبحث السادس: طلب النفقة وكان المستفيد منها مقيما بالمغرب 202
المبحث السابع: دعوى النسب أو الولاية على النفس أو المال لقاصر يقيم بالمغرب 205
المبحث الثامن: مسائل الأحوال الشخصية الأخرى 207
المبحث التاسع: طلب انحلال ميثاق الزوجية 208
المبحث العاشر: امتداد الاختصاص إلى الطلبات العارضة والمرتبطة 208
المبحث الحادي عشرة: الاختصاص باتخاذ التدابير التحفظية والوقتية 212

القسم الرابع
الدفع بعدم الاختصاص وتنازع الاختصاص

الفصل الأول: الدفع بعدم الاختصاص 217
المبحث الأول: الدفع بعدم الاختصاص النوعي 217
المبحث الثاني: الدفع بعدم الاختصاص المحلي 222
الفصل الثاني: تنازع الاختصاص بين المحاكم 227
المبحث الأول: صور تنازع الاختصاص 228
المبحث الثاني: مظاهر تنازع الاختصاص 229
المطلب الأول: مظاهر التنازع بين المحاكم الابتدائية و المحاكم التجارية 230
المطلب الثاني: مظاهر تنازع الاختصاص بين المحاكم العادية والمحاكم الإدارية 231
المطلب الثالث: مظاهر التنازع بين المحاكم الإدارية والتجارية 232
المبحث الثالث: البت في تنازع الاختصاص بين المحاكم 234

DAR AL AFAK
COPY

المطلب الأول: الجهة القضائية المختصة في التنازع 234
المطلب الثاني: مسطرة رفع دعوى تنازع الاختصاص 235
الفقرة الأولى: التنازع أمام محكمة الموضوع 235
الفقرة الثانية: التنازع أمام محكمة النقض 237

القسم الخامس
تقييد الدعوى ومسطرة التبليغ

الفصل الأول: تقييد الدعوى 241
المبحث الأول: مفهوم الدعوى 242
المطلب الأول: تعريف الدعوى وخصائصها 242
الفقرة الأولى: نظرية الدمج أو التوحيد 242
الفقرة الثانية: النظرية المجردة 243
المطلب الثاني: عناصر الدعوى وأهمية تحديدها 244
الفقرة الأولى: عناصر الدعوى 244
الفقرة الثانية: أهمية تحديد عناصر الدعوى 245
المبحث الثاني: أنواع الدعاوى 246
المطلب الأول: الدعاوى العينية والدعاوى الشخصية 246
الفقرة الأولى: الدعوى الشخصية 247
الفقرة الثانية: الدعاوى العينية 247
المطلب الثاني: الدعاوى العقارية والدعاوى المنقولة والمختلطة 248
الفقرة الأولى: الدعاوى العقارية 248
الفقرة الثانية: الدعاوى المنقولة 249
الفقرة الثالثة: الدعاوى المختلطة 249
المطلب الثالث: دعاوى الملكية ودعاوى الحيازة 249
الفقرة الأولى: دعوى الملكية 249
الفقرة الثانية: دعاوى الحيازة 250
المبحث الثالث: شروط الدعوى (التقاضي) 256

المطلب الأول: الصفة 256
المطلب الثاني: الأهلية 265
المطلب الثالث: المصلحة 268
المطلب الرابع: شرط الإذن بالتقاضي 272
المطلب الخامس: جزاء عدم توفر شرط الدعوى 274
المبحث الرابع: تقييد الدعوى (مسار الدعوى) 276
المطلب الأول: الطلبات 277
الفقرة الأولى: الطلب الأصلي 277
الفقرة الثانية: الطلبات العارضة 283
المطلب الثاني: الدفوع 289
الفقرة الأولى: الدفوع الشكلية 289
الفقرة الثانية: الدفوع الموضوعية 292
الفقرة الثالثة: الدفع بعدم القبول 293
المبحث الخامس: التنازل عن الدعوى 295
المطلب الأول: إجراءات التنازل عن الدعوى 296
المطلب الثاني: آثار التنازل عن الدعوى 296
الفصل الثاني: مسطرة التبليغ 297
المبحث الأول: طرق التبليغ 298
المطلب الأول: التبليغ عن طريق الموظفين القضائيين 298
المطلب الثاني: التبليغ بواسطة أعوان كتابة الضبط 301
المطلب الثالث: التبليغ بالطريقة الإدارية 301
المطلب الرابع: التبليغ عن طريق البريد المضمون 302
المطلب الخامس: التبليغ على الطريقة الديبلوماسية 302
المبحث الثاني: إجراءات التبليغ 303
المطلب الأول: شكليات التبليغ 304
المطلب الثاني: تسلم التبليغ 306

DAR AL AFAK
COPY

المطلب الثالث: مكان التبليغ وزمانه 313
الفقرة الأولى: مكان التبليغ 313
الفقرة الثانية: زمان التبليغ 319
الفقرة الثالثة: آجال الحضور وجزاء عدم احترامها 321
المبحث الثالث: صعوبات التبليغ وحالات بطلانه 324
المطلب الأول: صعوبات التبليغ 324
الفقرة الأولى: عوارض التبليغ 324
الفقرة الثانية: التبليغ إلى القاصر 326
المطلب الثاني: بطلان التبليغ 330

القسم السادس
إجراءات التحقيق في الدعوى

الفصل الأول: تعيين القاضي المقرر أو المكلف بالقضية 337
الفصل الثاني: المقتضيات العامة لإجراءات تحقيق الدعوى 339
المبحث الأول: التأكد من شكليات قبول الدعوى قبل الأمر بإجراءات التحقيق 339
المبحث الثاني: إيداع مصاريف إجراءات التحقيق 341
المبحث الثالث: الالزام بتقديم مستند تحت يد الخصم أو الغير 342
الفصل الثالث: وسائل إجراءات التحقيق 345
المبحث الأول: الخبرة 345
المطلب الأول: إجراءات تعيين الخبير ومهامه 345
المطلب الثاني: تجريح الخبير 346
المطلب الثالث: سلطات الخبير وحجية الخبرة 347
المبحث الثاني: معاينة الأماكن 347
المبحث الثالث: الأبحاث أو شهادة الشهود 348
المطلب الأول: الأمر بإجراء البحث (شهادة الشهود) وتحديد نطاقه 348
المطلب الثاني: ضمانات ومسطرة الاستماع إلى الشهود 349
المبحث الرابع: اليمين 350

DAR AL AFAK

المطلب الأول: اليمين الحاسمة واليمين المكملة 350
الفقرة الأولى: اليمين الحاسمة 350
الفقرة الثانية: اليمين المكملة أو المتممة 351
المطلب الثاني: القواعد المشتركة لأداء اليمين 352
المطلب الثالث: يمين الاستظهار أو الاستيثاق على التركة 352
المبحث الخامس: تحقيق الخطوط والزور الفرعي 353
المطلب الأول: تحقيق الخطوط 354
الفقرة الأولى: صور النزاع 354
الفقرة الثانية: مستندات المقارنة 354
الفقرة الثالثة: دعوى تحقيق الخطوط الأصلية 355
المطلب الثاني: دعوى الزور 356
الفقرة الأولى: الزور الفرعي 356
الفقرة الثانية: الزور الأصلي 358

القسم السابع
الأحكام الخاصة بالاستعجال

الفصل الأول: الأوامر المبنية على الطلب والمعاينات 363
المبحث الأول: الجهة القضائية المختصة ونطاق الاختصاص 363
المبحث الثاني: مسطرة إصدار الأوامر المبنية على طلب والمعاينات 366
المبحث الثالث: الطعن في الأوامر المبنية على طلب والمعاينات وتنفيذه 367
الفصل الثاني: قضاء الاستعجال 371
المبحث الأول: الجهة القضائية المختصة بالأمور المستعجلة 371
المبحث الثاني: القضاء الاستعجالي الموضوعي (الاختصاص الاستثنائي) 374
المبحث الثالث: شروط قضاء الأمور المستعجلة 375
المطلب الأول: القواعد الموضوعية للقضاء المستعجل 375
الفقرة الأولى: شرط الاستعجال 376

DAR AL AFAK
COPY

الفقرة الثانية: شرط عدم المساس بالموضوع 378
المطلب الثاني: القواعد الإجرائية للقضاء المستعجل 379
الفقرة الأولى: تقديم الدعوى الاستعجالية 379
الفقرة الثانية: كيفية البت فيه 380
المبحث الرابع: خصائص الأحكام الاستعجالية ونطاقها 380
المطلب الأول: خصائص الأحكام الاستعجالية 380
الفقرة الأولى: الصفة الوقتية 381
الفقرة الثانية: النفاذ المعجل 381
الفقرة الثالثة: الحضورية 382
المطلب الثاني: مسطرة وآجال الاستئناف 383
المطلب الثالث: نطاق القضاء المستعجل 384
الفقرة الأولى: الأمور المستعجلة في قانون المسطرة المدنية 384
الفقرة الثانية: الحالات المستعجلة الواردة في النصوص الخاصة 387
الفقرة الثالثة: بعض تطبيقات القضاء الاستعجالي الاداري 388
الفقرة الرابعة: بعض تطبيقات القضاء الاستعجالي التجاري 391
الفصل الثالث: مسطرة الأمر بالأداء 393
المبحث الأول: ماهية مسطرة الأمر بالأداء ومميزاتها 393
المبحث الثاني: شروط إصدار أوامر الأداء 394
المطلب الأول: الشروط الموضوعية 394
المطلب الثاني: الشروط الشكلية 395
المبحث الثالث: إجراءات مسطرة الأمر بالأداء 396
المطلب الأول: الجهة المختصة بإصدار أوامر الأداء 397
المطلب الثاني: إجراء التبليغ والطعن في أوامر الأداء 397
المطلب الثالث: تنفيذ أوامر الأداء 399

DAR AL AFAK
COPY

القسم الثامن
الأحكام وطرق الطعن

الفصل الأول: الأحكـــام 403
المبحث الأول: مفهوم الأحكام وأنواعها 403
المطلب الأول: مفهوم الأحكام وتمييزها عن قرارات القضاء الولائية 403
الفقرة الأولى: مفهوم الأحكام 403
الفقرة الثانية: تمييز الحكم عن القرارات والأوامر الولائية 405
المطلب الثاني: أنواع الأحكام 405
الفقرة الأولى: الأحكام الحضورية والأحكام الغيابية 405
الفقرة الثانية: الأحكام الابتدائية والأحكام الانتهائية والأحكام الحائزة لقوة الأمر المقضي به، والأحكام البائنة 407
الفقرة الثالثة: الأحكام القطعية والأحكام غير القطعية 408
الفقرة الرابعة: الأحكام التقريرية والأحكام المنشئة والأحكام الملزمة 409
المبحث الثاني: إصدار وتوقيع الأحكام وتبليغها 410
المطلب الأول: إصدار الأحكام وتوقيعها 410
المطلب الثاني: طرق تبليغ الأحكام 412
المبحث الثالث: تنفيذ الأحكام وآثارها 414
المطلب الأول: تنفيذ الأحكام 415
الفقرة الأولى: الحكم القابل للتنفيذ 415
الفقرة الثانية: التنفيذ المعجل للأحكام 418
الفقرة الرابعة: وقف التنفيذ المعجل 423
المبحث الرابع: تنفيذ الأحكام الأجنبية 424
المطلب الأول: الجهة القضائية المختصة 424
المطلب الثاني: شروط منح الصيغة التنفيذية 425
المطلب الثالث: طلب تذييل الأحكام والعقود والمستندات الأجنبية 426
المبحث الخامس: الآثار العرضية للسند التنفيذي على منطوقه وأطرافه 427

DAR AL AFAK
COPY

المطلب الأول: من حيث الأثر العرضي الوارد على منطوق السند 428
المطلب الثاني: من حيث الأثر العرضي الوارد على أشخاص السند التنفيذي 428
الفصل الثاني: طرق الطعن 431
المبحث الأول: طرق الطعن العادية 432
المطلب الأول: التعرض 432
الفقرة الأولى: الأحكام القابلة للتعرض 432
الفقرة الثانية: إجراءات وأجل التعرض 433
الفقرة الثالثة: آثار التعرض 434
المطلب الثاني: الطعن بالاستئناف 436
الفقرة الأولى: الأحكام القابلة للاستئناف 437
الفقرة الثانية: آجال الطعن بالاستئناف 438
الفقرة الثالثة: إجراءات وشكليات مقال الاستئناف 440
الفقرة الثالثة: توسيع نطاق الاستئناف 442
الفقرة الرابعة: قواعد الطعن بالاستئناف 447
الفقرة الخامسة: آثار الاستئناف 453
المبحث الثاني: طرق الطعن غير العادية 457
المطلب الأول: تعرض الغير الخارج عن الخصومة 457
الفقرة الأولى: المقررات القابلة للطعن بتعرض الغير الخارج عن الخصومة 458
الفقرة الثانية: شروط تعرض الغير الخارج عن الخصومة 459
الفقرة الثالثة: ميعاد تعرض الغير الخارج عن الخصومة 460
الفقرة الرابعة: المحكمة المختصة وكيفية تقديم التعرض 461
الفقرة الخامسة: نطاق التعرض وأثر الحكم الصادر فيه 461
المطلب الثاني: الطعن بإعادة النظر 464
الفقرة الأولى: طبيعة إعادة النظر وشروطه العامة 464
الفقرة الثانية: حالات إعادة النظر الحصرية 465
الفقرة الثالثة: ميعاد وإجراءات تقديم طلب إعادة النظر 466

DAR AL AFAK
COPY

الفقرة الرابعة: آثار إعادة النظر وجزاءاته 470
المطلب الثالث: الطعن بالنقض 472
الفقرة الأولى: الاختصاص النوعي لمحكمة النقض 473
الفقرة الثانية: المسطرة أمام محكمة النقض 474
الفقرة الثالثة: طرق الطعن غير العادية أمام محكمة النقض 478
الفقرة الرابعة: الوظيفة التوحيدية والرقابية لمحكمة النقض 479
الفقرة الخامسة: طلب الإحالة من أجل التشكك المشروع
(المادة 409 إلى 412) 480
الفقرة السادسة: المساطر الخاصة أمام محكمة النقض 481

القسم التاسع
مؤسسة قاضي التنفيذ

الفصل الأول: اختصاصات قاضي التنفيذ 487
المبحث الأول: الاختصاص القضائي لقاضي التنفيذ 487
المطلب الأول: تعيين قاضي التنفيذ 487
المطلب الثاني: الاختصاص المحلي لقاضي التنفيذ 489
المطلب الثالث: الاختصاصات الوظيفية والاشرافية لقاضي التنفيذ 490
المبحث الثاني: تمييز اختصاصات رئيس المحكمة عن اختصاص
قاضي التنفيذ 492
المطلب الأول: الاختصاص المحلي لرئيس المحكمة في صعوبة التنفيذ 493
المطلب الثاني: اختصاص رئيس المحكمة من حيث موضوع الصعوبة
في التنفيذ 495
الفصل الثاني: المسطرة أمام قاضي التنفيذ 499
المبحث الأول: افتتاح التنفيذ وإجراءاته 499
المطلب الأول: تقديم طلب التنفيذ وتقييده 500
المطلب الثاني: مضمون طلب التنفيذ وآلية التبليغ 501
المطلب الثالث: أثر الوفاة وفقدان الأهلية وانتقال الحق على التنفيذ 503
المبحث الثاني: إجراءات التنفيذ الجبري 507

DAR AL AFAK
COPY

المطلب الأول: الأمر بالتنفيذ وفتح الأبواب 507
المطلب الثاني: التبليغ وإعذار المنفذ عليه 509
المطلب الثالث: دور قاضي التنفيذ في تدبير الوفاء والتسوية والأمر بالحجز 511
المبحث الثالث: صعوبات التنفيذ 512
المطلب الأول: إثارة الصعوبات الوقتية والعادية 513
الفقرة الأولى: الصعوبات الوقتية في التنفيذ 513
الفقرة الثانية: الصعوبات العادية وتسخير القوة العمومية 517
المطلب الثاني: أثر طلب الصعوبة وسلطة رئيس المحكمة في التصفية 521
المطلب الثالث: طرق الطعن في أوامر الصعوبات 523

القسم العاشر
أحكام الحجوزات

الفصل الأول: الحجز التحفظي 529
المبحث الأول: مفهوم الحجز التحفظي 529
المطلب الأول: تعريف الحجز التحفظي 529
المطلب الثاني: شروط الحجز التحفظي 531
الفقرة الأولى: الشروط الموضوعية السابقة لإصدار الأمر بالحجز 531
الفقرة الثانية: الشروط الشكلية اللاحقة لاستمرار الحجز 532
المبحث الثاني: إجراءات الحجز التحفظي وآثاره 532
المطلب الأول: إجراءات الحجز التحفظي 533
الفقرة الأولى: مرحلة طلب الحجز وإصدار الأمر 533
الفقرة الثانية: مرحلة التبليغ والتنفيذ ورفع دعوى الموضوع 533
الفقرة الثالثة: مرحلة التظلم من الأمر والحد من آثاره 534
المطلب الثاني: آثار الحجز التحفظي 534
الفقرة الأولى: بقاء المحجوز عليه حائزا للأموال كأصل عام 535
الفقرة الثانية: حدود انتفاع المحجوز عليه بالمال المحجوز 535

الفقرة الثالثة: حماية الدائن الحاجز على الأصل التجاري 536
المبحث الثالث: تنفيذ الحجز التحفظي وحدوده 536
المطلب الأول: المسطرة التنفيذية للحجز التحفظي 537
الفقرة الأولى: تنفيذ الحجز التحفظي على أموال في حوزة المحجوز عليه 537
الفقرة الثانية: تنفيذ الحجز التحفظي على أموال في حوزة الغير 538
المطلب الثاني: الأموال غير القابلة للحجز 539
الفصل الثاني: الحجز التنفيذي 541
المبحث الأول: المقتضيات العامة المشتركة للحجز التنفيذي 541
المطلب الأول: استبدال محل الحجز بكفالة أو مبلغ مودع 541
المطلب الثاني: قصر الحجز تطبيقا لمبدأ التناسب 542
المطلب الثالث: محل الحجز وحدوده 542
المطلب الرابع: سلطة المكلف بالتنفيذ 543
المبحث الثاني: حجز المنقولات 543
المطلب الأول: الإجراءات العامة لحجز المنقولات وبيعها 543
المطلب الثاني: إجراءات خاصة ببعض المنقولات 545
المطلب الثالث: التدخل في الحجز ودعوى استحقاق المنقولات 547
المبحث الثالث: حجز العقارات 548
المطلب الأول: مبدأ عدم جواز حجز العقار إلا عند عدم كفاية المنقول 548
المطلب الثاني: إجراءات حجز العقار وتقييده 549
المطلب الثالث: دفتر شروط البيع والتعرض عليه 549
المطلب الرابع: بيع العقار المحجوز 550
المطلب الخامس: دعوى استحقاق العقارات 552
الفصل الثالث: الحجز لدى الغير 553
المبحث الأول: النظام القانوني للحجز لدى الغير 553
المطلب الأول: مفهوم الحجز لدى الغير وطبيعته القانونية 553
المطلب الثاني: شروط الحجز لدى الغير وحدوده 555

DAR AL AFAK
COPY

المطلب الثالث: مسطرة إيقاع الحجز لدى الغير 556
المبحث الثاني: آثار الحجز لدى الغير والقضاؤه 558
المطلب الأول: آثار الحجز وتسليم المبالغ 558
المطلب الثاني: آليات الحد من آثار الحجز وقصره 558
الفصل الرابع: الحجز الارتهاني 561
المبحث الأول: النظام القانوني للحجز الارتهاني 561
المطلب الأول: شروط الحجز الارتهاني ومجاله 561
المطلب الثاني: مسطرة إيقاع الحجز الارتهاني 562
المبحث الثاني: آثار الحجز الارتهاني وتصحيحه 562
المطلب الأول: امتداد الحجز وحماية المكترين الفرعيين 562
المطلب الثاني: التظلم من الحجز وتصحيحه وبيعه 563
الفصل الخامس: الحجز الاستحقاقي 565
المبحث الأول: ماهية الحجز الاستحقاقي ونظامه القانوني 565
المطلب الأول: التعريف والطبيعة القانونية 565
المطلب الثاني: مسطرة طلب الحجز 566
المبحث الثاني: تنفيذ الحجز والمنازعة فيه وتصحيحه 566
المطلب الأول: كيفية التنفيذ والتعرض عليه 566
المطلب الثاني: تصحيح الحجز وآثاره 567
الفصل السادس: توزيع حصيلة التنفيذ 569
المبحث الأول: تحديد المستفيدين من التوزيع ووجوب التدخل 569
المطلب الأول: من تشملهم الحصيلة -تحديد دائرة التزاحم 569
المطلب الثاني: وجوب تدخل ذوي الأولوية وجزاء التخلف 570
المبحث الثاني: حالتا التوزيع وإعداد مشروع التوزيع والاعتراض عليه 570
المطلب الأول: حالة كفاية الحصيلة -التوزيع المباشر 570
المطلب الثاني: حالة عدم كفاية الحصيلة ومشروع التوزيع -التوزيع القضائي 571
الفقرة الثالثة: مصير حقوق الأولوية بدون سند تنفيذي -حالة الاحتفاظ 572

DAR AL AFAK
COPY

القسم الحادي عشر
رقمنة المساطر والإجراءات القضائية

الفصل الأول: البنية المؤسساتية والتقنية للعدالة الرقمية 575
المبحث الأول: المبدأ العام للرقمنة 575
المبحث الثاني: النظام المعلوماتي والجهة المشرفة عليه 576
المبحث الثالث: الفاعلون الرقميون والحسابات المهنية 576
الفصل الثاني: رقمنة التنفيذ وآثاره القانونية 579
المبحث الأول: رقمنة إجراءات التبليغ والتنفيذ 579
المطلب الأول: الإطار العام للتنفيذ 579
المطلب الثاني: تبسيط مساطر التنفيذ المتعدد 580
المبحث الثاني: رقمنة البيع بالمزاد العلني 580
المبحث الثالث: القيمة القانونية للإجراءات الرقمية 581
لائحة المراجع المعتمدة 583
الفهرس 587

DAR AL AFAK
COPY

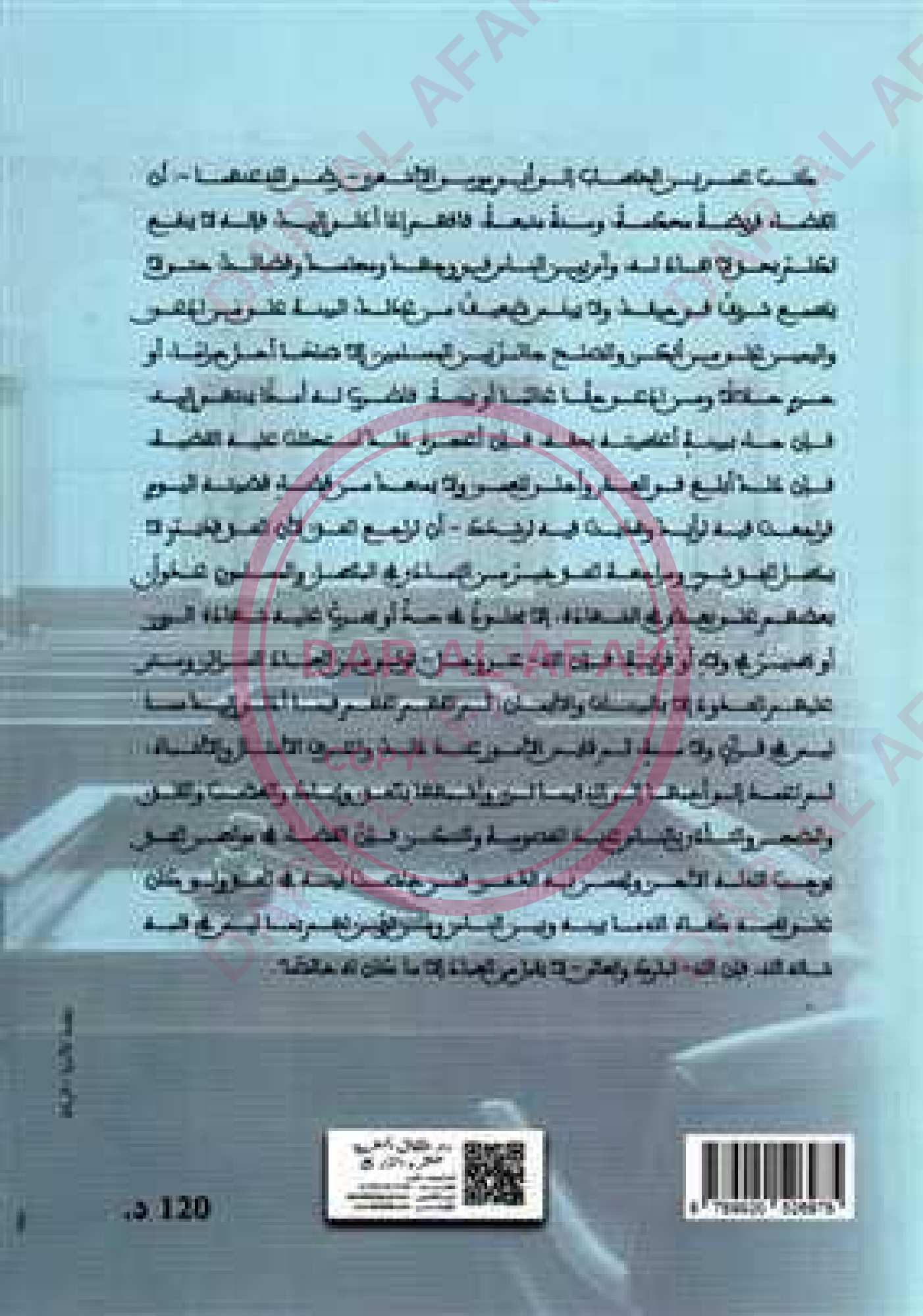

كتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنهما - أن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فافهم إذا أدلي إليك فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له وآس بين الناس في وجهك ومجلسك وقضائك حتى لا يطمع شريف في حيفك ولا ييأس ضعيف من عدلك البينة على من ادعى واليمين على من أنكر والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا ومن ادعى حقا غائبا أو بينة فاضرب له أمدا ينتهي إليه فإن جاء ببينة أعطيته بحقه فإن أعجزه ذلك استحللت عليه القضية فإن ذلك أبلغ في العذر وأجلى للعمى ولا يمنعك من قضاء قضيته اليوم فراجعت فيه لرأيك وهديت فيه لرشدك - أن تراجع الحق لأن الحق قديم لا يبطل الحق شيء ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل والمسلمون عدول بعضهم على بعض في الشهادة إلا مجلوة في حد أو مجرب عليه شهادة الزور أو ضنين في ولاء أو قرابة فإن الله عز وجل تولى من العباد السرائر وستر عليهم العقوبة إلا بالبينات والأيمان ثم الفقه الفقه فيما أدلي إليك مما ليس في قرآن ولا سنة ثم قايس الأمور عند ذلك واعرف الأمثال والأشباه ثم اعمد إلى أحبها إلى الله فيما ترى وأشبهها بالحق وإياك والغضب والقلق والضجر والتأذي بالناس عند الخصومة والتنكر فإن القضاء في مواطن الحق يوجب الله به الأجر ويحسن به الذكر فمن خلصت نيته في الحق ولو كان على نفسه كفاه الله ما بينه وبين الناس ومن تزين لهم بما ليس في نيته شانه الله فإن الله - تبارك وتعالى - لا يقبل من العباد إلا ما كان له خالصا.

120 د.